



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024



فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات
العقارية في تبوك دراسة ميدانية
د/ خالد بن عبدالله البلوي أ/ مازن بن حميدان العنزي

**The effectiveness of forensic accounting in reducing tax
avoidance of real estate transactions in Tabuk
A field study**

DR . Kalid Abdulah Albalwi Mr. Mazen Homidan Alenazi

2024-01-04	تاريخ الإرسال
2024-01-11	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في مدينة تبوك. تم استخدام منهجية بحثية تتضمن مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمحاسبة القضائية والتجنب الضريبي والعقارات، وجمع البيانات من المصادر الرسمية المتاحة في تبوك. وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي وتقنيات التحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أن تعزيز دور المحاسبة القضائية يمكن أن يساهم في تحسين الامتثال للتشريعات الضريبية وتقليل التجنب الضريبي فيما يتعلق بالتصرفات العقارية في تبوك. وتبين أيضاً أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر في فعالية المحاسبة القضائية، بما في ذلك التشريعات الضريبية والتعاون بين الجهات المعنية وتوفير الموارد اللازمة. وبناءً على هذه النتائج، يمكن التوصية بتحسين التشريعات الضريبية المتعلقة بالعقارات وتعزيز دور المحاسبة القضائية في مكافحة التجنب الضريبي وتوعية الأفراد والشركات بأهمية الامتثال للتشريعات الضريبية وتحسين التعاون بين الجهات المعنية. ويمكن تحسين البنية التحتية الضريبية وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في جمع ومعالجة البيانات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين الإدارة الضريبية.

الكلمات المفتاحية

المحاسبة القضائية ، التجنب الضريبي ، التصرفات العقارية ، تبوك



ABSTRACT

This study aims to determine the effectiveness of forensic accounting in reducing the tax avoidance of real estate transactions in the city of Tabuk. A research methodology was used that includes reviewing the literature related to forensic accounting, tax avoidance, and real estate, and collecting data from official sources available in Tabuk. The data was analyzed using descriptive statistics and statistical analysis techniques.

The results showed that strengthening the role of forensic accounting can contribute to improving compliance with tax legislation and reducing tax avoidance with regard to real estate disposals in Tabuk. It was also found that there are a number of factors that affect the effectiveness of forensic accountability, including tax legislation, cooperation between the concerned authorities and the provision of the necessary resources.

Based on these results, it can be recommended to improve tax legislation related to real estate, enhance the role of forensic accounting in combating tax avoidance, educate individuals and companies on the importance of complying with tax legislation, and improve cooperation between the concerned authorities. It is possible to improve the tax infrastructure, improve the technology used in collecting and processing tax data, improve tax administration, and employ modern technologies to improve tax administration.

key words

Forensic accounting, tax avoidance, real estate disposals, Tabuk.

مقدمة:

تعتبر مشكلة التجنب الضريبي من المشاكل الاقتصادية الهامة التي تؤثر على الكثير من الدول والاقتصادات. وتعد التصرفات العقارية من أهم المجالات التي يتم فيها تطبيق التجنب الضريبي، وذلك لتعدد الطرق التي يمكن استخدامها في هذا المجال. تعد المحاسبة القضائية من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها في الحد من التجنب الضريبي، وذلك لأنها تساهم في زيادة الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالضرائب، وتقليل فرص التهرب والتجنب الضريبي.

ويمكن القول بأن الأهمية الكبيرة للمحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك تتمثل في تحليل فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي وتحديد العوامل التي تؤثر في نجاحها في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك، حيث يتم تحليل مفهوم التجنب الضريبي في هذا المجال، وتحديد أسبابه، ودراسة الآليات والأساليب المختلفة للتجنب الضريبي التي يمكن استخدامها في التصرفات العقارية. كما يتم في الدراسة تحليل فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي، وتحديد العوامل التي تؤثر في نجاحها، وتقديم مقترحات وتوصيات لتحسين الإجراءات والسياسات المتعلقة بالمحاسبة القضائية والتصرفات العقارية في تبوك.

من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تعزيز فهمنا لأهمية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز فعاليتها في هذا المجال. كما ستقدم هذه الدراسة توصيات عملية للمؤسسات العقارية والجهات الحكومية ذات الصلة لتحسين الممارسات المحاسبية القضائية والحد من التجنب الضريبي في هذا القطاع.

مشكلة البحث:-

تعني المحاسبة القضائية استخدام المعرفة المحاسبية في البحث عن الأدلة وتحليلها في إطار إجراءات قضائية. وتهدف إلى الكشف عن الاحتيال والتلاعب وتجاوز القوانين واللوائح المحاسبية والضريبية.

وبالنسبة للتجنب الضريبي في العقارات، فإنه يشير إلى استخدام الأفراد والشركات للتدابير المشروعة للحد من مسؤوليتهم الضريبية عن طريق تحويل الأموال أو الأصول إلى مواقع



أخرى ذات أنظمة ضريبية أكثر تساهلاً، أو بإجراء صفقات عقارية تهدف إلى تقليل الضرائب المستحقة. ويسعى المحاسبون القضائيون إلى التحقق من صحة هذه الممارسات وتحديدتها، وتحليل الأدلة وتوفير الخبرات اللازمة لدعم الشكاوى القضائية المتعلقة بالتجنب الضريبي في العقارات.

وبشكل عام، فإن البحوث الميدانية تسعى إلى دراسة مسائل محددة في سياق محدد، ولا يمكن تعميم النتائج على أي سياق آخر. ولذلك، يجب أن تتم مراجعة النتائج والتوصيات التي تم الوصول إليها في هذا البحث بحرص وتحليلها بعناية قبل اتخاذ أي إجراءات أو صياغة أي سياسات مستقبلية ومما سبق يمكن القول بان مشكلة البحث تتمثل في محاولة الاجابة علي التساؤل التالي : ما هو اثر فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك ؟

تساؤلات البحث:

تتمثل الاسئلة البحثية في ما يلي:

1. ما هي أساليب التجنب الضريبي التي يستخدمها الأفراد والشركات في التصرفات العقارية في تبوك؟
2. ما هي طبيعة المخالفات الضريبية التي ترتكب في التصرفات العقارية في تبوك ؟
3. ما هي دور المحاسبة القضائية في الكشف عن التجنب الضريبي في التصرفات العقارية؟
4. ما هي فاعلية التدابير القضائية التي تتخذها السلطات الضريبية في مكافحة التجنب الضريبي في التصرفات العقارية؟
5. ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية؟
6. هل تختلف فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية بين المدن والمناطق المختلفة في تبوك؟
7. ما هي التحديات التي تواجه المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟
8. ما هي التوصيات التي يمكن اقتراحها لتعزيز فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟

أهداف البحث:-

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف علي فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك وتتفرع منه الأهداف البحثية التالية :-

١. تحديد أساليب التجنب الضريبي التي يستخدمها الأفراد والشركات في التصرفات العقارية في تبوك.

٢. تحديد طبيعة المخالفات الضريبية التي ترتكب في التصرفات العقارية في تبوك.

٣. تحديد دور المحاسبة القضائية في الكشف عن التجنب الضريبي في التصرفات العقارية.

٤. تحليل فعالية التدابير القضائية التي تتخذها السلطات الضريبية في مكافحة التجنب الضريبي في التصرفات العقارية.

٥. تحليل العوامل التي تؤثر على فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية.

٦. دراسة تأثير المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في المدن والمناطق المختلفة في تبوك.

٧. تحديد التحديات التي تواجه المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك.

٨. تقديم التوصيات المناسبة لتعزيز فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك.

أهمية البحث:-

للبحث اهميتين في جانبين وهما

١-أهمية علمية :

يعد التجنب الضريبي من الظواهر السلبية التي تؤثر على نظام الضرائب في العديد من الدول، وتتسبب في خسائر كبيرة للميزانية العامة وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية للدولة. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن العقارات تشكل جزءاً كبيراً من الاستثمارات والتداولات الاقتصادية في البلاد، وبالتالي فإن التصرفات العقارية قد تكون موضع اهتمام كبير فيما يتعلق بالتجنب الضريبي.



يأتي دور الحسابات القضائية في تحسين نظام الضرائب والحد من التجنب الضريبي بالتأكيد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم استخدام التدقيق الضريبي والمحاسبة القضائية لتحديد التصرفات العقارية التي تتم بأساليب غير مشروعة أو غير ملائمة لتجنب الضرائب. ويمكن للمحاسبين القضائيين تحليل السجلات المالية والمستندات المتعلقة بالتصرفات العقارية واستخدام المعايير المحاسبية والقانونية لتحديد ما إذا كانت هذه التصرفات ملائمة أم لا وفقاً للمعايير المحددة.

٢- أهمية عملية :

يمكن للمحاسبة القضائية أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز الالتزام بالضرائب. حيث يتم التحقق من دفع الضرائب بشكل صحيح وفقاً للمعايير المحددة، وإذا تم اكتشاف أي تجاوزات في الضرائب يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع وفرض العقوبات اللازمة. وعندما يتم تطبيق القانون بشكل صارم، يتم إرسال رسالة قوية إلى المجتمع

حدود البحث:-

حدود موضوعية : تتمثل في تناول فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك -دراسة ميدانية

حدود بشرية: فرع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وكتابة العدل بتبوك

حدود مكانية: تتمثل في تبوك

حدود زمانية : تتمثل في فترة ٢٠٢٣ م - ١٤٤٤هـ

حدود أخرى: تتمثل في

١- البحث يجب أن يركز على القوانين والتشريعات الضريبية المتعلقة بالتصرفات العقارية في تبوك، وكذلك على المعايير المحاسبية والقانونية المتعلقة بالمحاسبة القضائية.

٢- يجب دراسة الأساليب والتقنيات المستخدمة في التجنب الضريبي في التصرفات العقارية، بما في ذلك التصرفات العقارية المعقدة والتي تشمل شركات الاستثمار والشراكات العقارية.

٣- يجب دراسة دور المؤسسات الضريبية والمحاسبية الحكومية والخاصة في تحقيق الفاعلية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية، وكذلك تقييم تأثير المحاسبة القضائية على هذه المؤسسات.

٤- يجب تحليل البيانات المالية والمستندات المتعلقة بالتصرفات العقارية وتطبيق التدقيق الضريبي والمحاسبة القضائية لتحديد التجاوزات في الضرائب والتصرفات العقارية غير الملائمة.

٥- يجب تحديد التحديات التي تواجه المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية، بما في ذلك قدرة المحاسبين القضائيين على تحديد التصرفات العقارية غير الملائمة ومعالجته.

الاطار المفاهيمي:-

التجنب الضريبي: وهي الطريقة التي يستخدمها الأفراد والشركات لتقليل الضرائب المستحقة عند تصرفاتهم المالية، وتشمل ذلك التقنيات المختلفة مثل إعادة توجيه الأرباح، وتحويل الأموال إلى دول أخرى ذات نظام ضريبي أقل.

٢- التصرفات العقارية: وتشمل كل التعاملات المتعلقة بالأموال العقارية، مثل شراء وبيع العقارات، والتأجير والإيجار، والشراكات العقارية.

٣- المحاسبة القضائية: وهي العملية التي يتم خلالها تقييم وتدقيق السجلات المالية والحسابات والوثائق الأخرى للتأكد من صحتها والتحقق من عدم وجود أي تجاوزات في الضرائب أو التصرفات المالية الأخرى.

٤- القوانين والتشريعات الضريبية: وهي القوانين والتشريعات التي تحكم تحصيل الضرائب في تبوك، وتتضمن ذلك القوانين الخاصة بالتصرفات العقارية والمالية الأخرى.

٥- التدقيق الضريبي: وهو العملية التي يتم خلالها التحقق من دفع الضرائب المستحقة عند إجراء التصرفات المالية المختلفة، وتحديد أي تجاوزات في الضرائب.

٦- الآثار الاقتصادية والاجتماعية: وتشير إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لفاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية،

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : يوجد اثر ذو دلالة احصائية سلبية بين مستوى المحاسبة القضائية وحجم التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية



الفرضية الفرعية الاولى H1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاثر فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي بعوامل مثل الشفافية الضريبية، وتوافر المعلومات الضريبية، والتشريعات الضريبية.

الفرضية الفرعية الثانية H2: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاختلاف مستوى التجنب الضريبي في التصرفات العقارية بين المدن والمناطق المختلفة في تبوك.

الفرضية الفرعية الثالثة H3: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاثرتعزيز فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية من خلال تطوير الإجراءات القضائية وتحسين التعاون بين الجهات المعنية.

الفرضية الفرعية الرابعة H4: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتحسين فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية من خلال تعزيز التدريب والتوعية للمحاسبين القضائيين والمختصين في الضرائب.

منهجية البحث:

سيتم تنفيذ هذه الدراسة عن طريق إجراء مسح ميداني لعدد من المؤسسات العقارية في تبوك بغرض تحليل الممارسات المحاسبية القضائية المتبعة في هذا القطاع ودراسة تأثيرها على الحد من التجنب الضريبي.

وتتضمن هذه الدراسة مراجعة للأدبيات الحالية والمراجع العلمية المتعلقة بالمحاسبة القضائية والتجنب الضريبي، وسيتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أدوات إحصائية لتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

الاطار النظري والدراسات السابقة

تعتبر التصرفات العقارية من الأنشطة الاقتصادية الهامة في تبوك، حيث تشهد هذه الأنشطة نمواً مستمراً في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فإن هذا النمو قد يؤدي إلى التجنب الضريبي، الذي يمكن أن يؤثر على مدى تحقيق العدالة الضريبية والمالية في المملكة.

تأتي فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي، وذلك من خلال توفير الإطار القانوني والمحاسبي اللازم للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية وإبلاغ الجهات المختصة بأي مخالفات ضريبية قد تكون قد حدثت.

ويمكن للمحاسبة القضائية أن تساعد في الكشف عن التصرفات العقارية غير المشروعة والمخالفة للضريبة، وتقديم التقارير والتوصيات اللازمة للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمحاسبة القضائية أن تساعد في تحسين النظام الضريبي في المملكة عن طريق إجراء تحليلات مالية ومحاسبية للتصرفات العقارية وتوفير البيانات اللازمة للجهات المسؤولة عن صياغة السياسات الضريبية.

وبالنظر إلى أهمية التصرفات العقارية في الاقتصاد السعودي، فإن فاعلية المحاسبة القضائية تعتبر أمراً حيوياً للحد من التجنب الضريبي وتعزيز النظام المالي والضريبي في تبوك.

المبحث الأول: الاطار النظري:-

المطلب الأول: اطار عام عن المحاسبة القضائية:-

مفهوم المحاسبة القضائية:

لقد كشفت الأزمات المالية والفضائح المحاسبية والانهيارات وحالات الإفلاس التي تعرضت لها الكثير من الشركات والبنوك العالمية عن الكثير من حالات الغش والفساد والمخالفات المالية في القوائم المالية، وزادت عدد القضايا وتعقدت الإجراءات القانونية المتعلقة بتلك المخالفات والانهيارات، الأمر الذي نتج عنه تحمل الاقتصاد العالمي خسائر تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، وكان له الأثر السيئ في الكثير من المجالات، وفي المقابل واجهت مهنة المراجعة أزمة فقدان ثقة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى عدم توافر التأهيل العلمي والتدريب الكافي للمحاسبين والمراجعين في التعامل مع تلك الأنواع من المشاكل، الأمر الذي دفع الهيئات المهنية والجهات المعنية ذات الصلة إلى تحديد الأسباب الرئيسية للمشكلة والبحث عن إيجاد الحلول المناسبة (Huber, 2012).

وفي هذا السياق وجد الباحث أن واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الغش والفساد المالي والإداري هي المحاسبة القضائية، حيث تقوم على أساس مجموعة من المهارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة والقانون، بإعتبارها أداة شاملة للتحري والتحقق في القضايا المالية المتنازع فيها. ومن هنا زاد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية وازدادت أهميتها (برغل، ٢٠١٥)

تدل الدراسات التاريخية على أن المحاسبة القضائية عرفت قديماً في اسكتلندا قبل حوالي (٢٠٠) عام، وذلك من خلال الحصول على شهادات أعطيت للمحاسبين للقيام بإجراءات التحكيم



والمشاركة في فض النزاعات. اما في امريكا وبريطانيا فانتشرت المحاسبة القضائية بداية القرن العشرين وفي العام ١٩٨٢، صدر أول كتاب في المحاسبة القضائية " المحاسب كشاهد وخبير". في العام ١٩٨٦ أصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA لائحة تتضمن خدمات التقاضي التي يقوم بها المحاسب. (الكيسي ٢٠١٦).

فالمحاسبة القضائية هي فرع من فروع المحاسبة تهتم بإعداد محاسبين قضائيين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعمل كخبراء او مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق وقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة واستخدام مهاراتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية (السيسي، ٢٠٠٦).

فالمحاسبة القضائية تعرف بأنها ذلك العلم الذي يتعامل مع تطبيقات الحقائق المحاسبية والتي يتم جمعها من خلال طرق وإجراءات المراجعة القانونية للقضايا المالية (أبوعمار، ٢٠١٩).

كما عرفها (Zadeh 2012) بانها فرع متخصص من فروع المحاسبة المتعلقة بالقضايا القانونية والشكاوى المالية، بالإضافة إلى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة مثل مطالبات التأمين، قضايا الاحتيال المالي والقضايا ذات الاضرار المالية الشخصية. كما ينظر إليها بأنها مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحري والعمل داخل إطار قانوني، والذي يوفر أدلة إثبات كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية.

كذلك عرفها (Hopwood, 2011) بأنها تطبيق لمعارف محددة ومهارات خاصة لجمع الأدلة عن المعاملات الاقتصادية غير الصحيحة وفق المعايير المطلوبة من قبل قوانين المحاكم. وعرفها كذلك بانها التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات التحقيق، فهي المحاسبة المناسبة لوجهة النظر القانونية والتي تقدم أعلى مستوى من التأكد، إضافة إلى أنها تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرائق الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث، ومهارات التحري في جمع وتحليل وتقييم الأدلة وتوضيح وتوصيل النتائج.

وعرفت بأنها تكامل أو اتحاد مهارات التقصي والمحاسبة والتدقيق للقيام بالتحليل الذي سيشكل الأساس لحل ولحسم (المنازعات المالية بصفة نهائية. (Srinvas,2004) كما عرفها المجمع

الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشئون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها، حيث أن المحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة (Larry,et.al,2005).

أن عملية تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة مسعى جدير بالإهتمام خاصة فيما يتعلق بإعادة التطوير والتوسع في معارف التعليم المحاسبي والتطوير المهني. (Gavin.) (Rezaee., & Lander 1992).

في هذا الجانب توصل (الجللي، ٢٠١٨) إلى: "أن إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية يزيد من مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد مستقبلاً، وأن التعرف على المحاسبة القضائية يزيد المهارات المتخصصة في فحص جرائم قرصنة الانترنت وغسيل الأموال".

توصل الباحث من خلال العرض السابق حول مفهوم المحاسبة القضائية للاتي:

- أن المحاسبة القضائية هي مزيج ما بين المعرفة المحاسبية وبعض الجوانب القانونية المتعلقة بالنزاعات المالية فيما يرتبط بالتحري والكشف عن الحقائق غير المرئية.
- المحاسبة القضائية هي أداة متقدمة عن عمليات المراجعة والتدقيق وأكثر تعمقا داخل المستندات والقوائم المالية لمعرفة ما خفي من ورائها.
- فرع من فروع المحاسبة يتخصص في توفير معلومات لخدمة أهداف القضاء للوصول لحقائق تساعد في حل النزاعات والخلافات القضائية.
- عملية تطوير وتطوير المبادئ والأساليب المحاسبية لتغطية موضوعات مستجدة تتعلق بالتحليل والتحقيق في العمليات المالية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية والموضوعية في متطلبات الجهات القضائية.

كما يرى الباحث أن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها من مجالات الخدمات التي تقوم بها وتتضمن زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية من خلال كشف ومنع وردع الاحتيال، والدعم القضائي، ومكافحة غسيل الأموال، والمساعدة في حوكمة الشركات، وتقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية، وتقييم أنشطة الأعمال، وخدمات الحاسوب القضائية، ومكافحة وكشف التهرب الضريبي، وحل نزاعات حملة الأسهم، والمساعدة في حل نزاعات التأمين،



والمساعدة في حل نزاعات تقدير الموارث ونزاعات الملكية العائلية، وذلك بسبب الخصائص والمهارات والخبرة التي يتميز بها ويمتلكها المحاسب القضائي.

أهداف المحاسبة القضائية:-

فإنها تشمل العديد من الجوانب التي أشار إليها سعودي (٢٠١٥) في دراسته، والتي يمكن إيجازها في:

١. توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية وبالتالي توفير التحليل المحاسبي الذي يقابل احتياجات القضاء لحسم الدعاوى موضوع النزاع.

٢. تحديد الأنشطة غير القانونية والتي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة وتقديم تقرير يتضمن رايًا فنيًا محايدًا يساعد في حسم القضايا ذات الصلة بالفساد أو الاحتيال.

٣. توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحري في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا بمثابة خبراء في حسم الدعاوى القضائية.

٤. التحري والكشف عن الغش في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في استرجاع الأصول واسترجاعها، التنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة لذلك، ويكون إما شفويًا أو في شكل تقرير أو كليهما.

٥. دعم التقاضي: وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الدعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة، وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الغش في الراي المالي، من خلال اجراء التحليل، والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به.

٦. الخدمات الاستشارية: وتتمثل بالخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار، محكم مالي، وسيط، خبير في تقدير الخبراء وغيرها.

٧. تسوية مطالبات التأمين، تسوية المنازعات التجارية والكشف عن قضايا الإهمال المهني.

٨. الكشف عن حالات اختلاس الأصول "غش الموظفين".

كما أضاف الجبوري (٢٠١٢) عدد من الأهداف الأخرى تمثلت في:

١. تساعد في رفع أداء الهيئات الرقابية الإشرافية لدى الشركات.

٢. إجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض بها أمام المحاكم.

مجالات المحاسبة القضائية:

- تتمثل في العديد من المجالات إلى العديد منها التي تتمثل في الآتي: (سعد الدين ٢٠١٠)
١. التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية، وتقديم الأدلة المناسبة والتقارير عن ذلك.
 ٢. فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتحري عن الثغرات ونقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
 ٣. تقييم الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.
 ٤. تقدير المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات متتالية.
 ٥. الفحص الشامل للأنشطة محل الغش والفساد والبحث عن المخالفات المحاسبية.
 ٦. فحص مدى الالتزام بالتشريعات الخاصة بالهيئات والتبرعات والإعانات الحكومية.
 ٧. تقييم المنشأة في حالة التصفية وتقرير حقوق الدائنين وأولوية السداد.
 ٨. حساب الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على المنشأة. فض منازعات الضرائب.
 ٩. التحقيق في جرائم أصحاب الياقات البيضاء (الفساد المالي والإداري).
 ١٠. التحقق في عمليات الرشاوي والتحقق عن اختلاس الأموال، ومكافحة عمليات غسيل الأموال.

عليه يرى الباحث أن مجال وطبيعة المحاسبة يختلف باختلاف نوع المعلومات والتقارير المطلوبة لهذا المجال الذي يتسع تبعاً لاتساع العلاقة بين احتياجات القضاء من معلومات وبين ما توفره المحاسبة من معلومات وصولاً لتقارير موثوقة حول المعاملات المالية محل التنازع بغرض إصدار الحكم العادل بحق الاطراف المتنازعة. بالتالي أن من أهم الامور الضرورية للإحاطة بمجال المحاسبة القضائية هو تأطيرها بإطار نظري، وهنا يأتي الدور التعليمي الذي يقع على عاتق برامج المحاسبة للقيام بهذه المهمة التي تتمثل في منهجية المحاسبة القضائية كعلم له مجاله وطبيعته الخاصة التي تميزه عن غيره من فروع المحاسبة الاخرى.

مهارات المحاسبة القضائية:

- مجموعة من المهارات (يجب توافرها في المحاسب القضائي) منها: (سعد الدين ٢٠١٠)
١. مهارة الفهم العميق للعلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة.
 ٢. مهارة الامام بأساليب وطرق وإجراءات التحري والتقصي وجمع المعلومات.



٣. مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق.
 ٤. مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل المنازعات القضائية.
 ٥. مهارة جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الإثبات أمام القضاء.
 ٦. الفهم لمداخل وطرق المحاسبة الاحتياطية المضللة.
 ٧. المهارة المتميزة في الاتصال الشفهي والمكتوب وتقنية المعلومات.
 ٨. الإلمام بالإجراءات الجنائية وإجراءات التقاضي.
 ٩. المعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات
- ويرى الباحث أن هذه المهارات ضرورية لممارسة المحاسبة القضائية لذلك ينبغي أن تنتزل في شكل مواد دراسية يتم تضمينها داخل مناهج برامج المحاسبة، والتي قد تساعد في سد الفجوة التي تعاني منها الممارسة المحاسبية والتي تتمثل في عدم مقدرة المحاسبة في توفير المتخصص القادر على اعداد تقارير نفي بحاجة القضاء للفصل في النزاعات ذات الصلة.

أساليب المحاسبة القضائية: عددها الكبيسي، ٢٠١٦ في الآتي:

- ✓ الحصول على دليل إثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
- ✓ تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.
- ✓ المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطأ.
- ✓ خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

فيما اضاف ٢٠٠٥ Larry, et al الأساليب التالية:

- ✓ تحليل مصادر الأموال واستخدامها.
- ✓ تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في الصرف.
- ✓ التدقيق التفاعلي للتحري عن النشاطات غير القانونية وجمع الأدلة لتحديد المسئول عنها.
- ✓ اختبارات الشمول، حيث تنشئ البيانات الصحيحة.
- ✓ التوقيع البعدي والذي يتضمن التدقيق التشريعي لتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات.
- ✓ السيولة النقدية لإثبات مدى تطابق حسابات الشركة مع المصرف أو غيره.

المطلب الثاني: التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك

أولاً: ماهية التجنب الضريبي:

التجنب الضريبي هو أحد أشكال التهرب الضريبي ولكنه مشروع، حيث يلجأ إليه المكلفون بدفع الضرائب للاستفادة من الثغرات القانونية الممكنة في القوانين والأنظمة الضريبية المنظمة للعمل الضريبي (القاضي، ٢٠١٤).

ويختلف التجنب الضريبي عن التهرب الضريبي غير المشروع في أن الأخير هو تخفيض متعمد لعبء الضريبة الفعلي المستحق على الربح المحاسبي (خميس، ٢٠١٨).

ويعرف (الغانمي، ٢٠١٤) التهرب الضريبي بأنه اللجوء لعمليات الاحتيال والغش للتخلص من الضرائب المستحقة أو تقليلها على الأقل، حيث يقوم الأفراد والمنشآت بذلك إما من خلال إنكار وجود وعاء ضريبي أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء المستحق.

وتوجد عدة اختلافات بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي يوضحها الجدول التالي:

جدول (١)

أوجه الاختلاف بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي

التجنب الضريبي	التهرب الضريبي
يستخدم ما يسمح به القانون لدفع ضرائب أقل أولاً يدفع ضرائب.	يرتب الممول أوضاعه وشؤونه بشكل احتيالي لتخفيض الضريبة أو عدم دفعها
سلوك لا يجرمه القانون	سلوك يجرمه القانون
الدافع تحسين ظروف منشأته أو نشاطه	الدافع الاستفادة من القوانين الضريبية
الإفصاح عن كل بيانات الممول ومعاملاته إلى إدارة الضريبة الإخفاء العمدي	عدم الإفصاح عن كل البيانات ومعاملات الممول للإدارة الضريبة نتيجة الإخفاء العمدي
يبين الممول حقيقة المعاملة وفق ما يمليه القانون وبطريقة تجعل معاملتها الضريبة مختلفة عما يقصده المشرع	يقوم الممول بطمس أو تشويه طبيعة المعاملة وحقيقتها

المصدر: (الشواربي، ٢٠١٢)

ويشير البعض إلى مفهوم التجنب الضريبي بأنه التخطيط الضريبي ويقصد به تخفيض الضرائب المستحقة للحد الأدنى الممكن من خلال محاولة الاستفادة مما تمنحه القوانين والأنظمة الضريبية



للإدارة الضريبية، حيث يتم ذلك من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المتبعة التي لا تتعارض مع القوانين الضريبية (نضال وأحمد، ٢٠١٨). وبالرغم من ذلك، يري الشواربي (٢٠١٢) أن هناك اختلاف بين التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي، وأوضح الشواربي (٢٠١٢) ذلك الاختلاف في الجدول التالي:

جدول (٢)

أوجه الاختلاف ما بين التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي

التجنب الضريبي	التخطيط الضريبي
هو كل ميزة يحصل عليها الممول تؤدي إلى إعفائه من الالتزام الضريبي أو تخفيضه دون أن يعد متهرباً	الإجراءات والخطط التي يتبعها الممول لتنظيم شؤون نشاطه بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية بأقل عبء ضريبي ممكن
يؤدي إلى تخفيض في قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها	يؤدي إلى تخفيض في قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها
يقتصر على بعض المعاملات دون البعض الآخر ويتعامل مع تشريع ضريبي دون غيره	ينظم أوضاع الممول على المدى البعيد ومن خلال استراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق مزايا غير عادية أو تجنب الضريبة
يمثل استغلال للمنطقة التي يهدف المشرع إلى تغطيتها ولكنه لم يتمكن من ذلك لسبب أو لآخر	يوجه المنشأة للاستثمار في مجالات مفضلة ضريبياً بالرغم من انخفاض عائدها أو ارتفاع معدلات الخطر فيها
يدل على عدم وجود حياض ضريبي لأن الممول يتخذ قراره بناء على ما يقدمه له التشريع الضريبي من مزايا	يؤدي لتخفيض الإيرادات العامة التي لا تدفعها المنشأة بسبب التوفير الذي تحقق من تجنب الضريبة بسبب هذا التخطيط

المصدر: (الشواربي، ٢٠١٢)

نلاحظ من خلال الجدول أن التخطيط الضريبي يقترب من معنى التجنب الضريبي، مما يجعل الكثير يخلطون بينهما، ولكن يمكن القول بأن التخطيط الضريبي هو الوسيلة والتجنب الضريبي هو أحد أهدافه.

ثانيا : آليات التجنب الضريبي:

في إطار الأحكام والقوانين الضريبية تسعى الشركات إلى تبني السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في تخفيض العبء الضريبي الواجب السداد لأدنى المستويات، ويتجلى ذلك من خلال ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بالطرق المؤدية لتخفيض العبء الضريبي.

ويؤثر تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح سلباً على الإيرادات المحلية للدولة؛ فهي تخلف آثاراً سلبية بوجه خاص على الإيرادات الضريبية؛ وبخاصة في تلك الاقتصاديات التي تعتمد بشكل أكبر على الإيرادات الناتجة عن الضريبة المفروضة؛ من خلال محاولة استغلال الفجوات القانونية الممكنة وعدم تطابق الأنظمة والقوانين الضريبية لنقل أو تحويل الأرباح للمناطق التي لا تفرض فيها ضرائب أو تكون مخفضة فيها مما يترتب عليه تخفيض الضريبة الإجمالية على الشركة؛ فضلاً عن تقويض كفاءة ومصداقية وإنصاف النظام الضريبي(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٦).

ورغم أن الهدف الأساسي من الاتفاقيات الدولية الضريبية هو تجنب الازدواج الضريبة للشركات متعددة الجنسيات؛ إلا أن استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية استغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق وفر ضريبي مضاعف على المستوى الدولي.

ومن بين أهم آليات التجنب الضريبي: الملاذات الضريبية، التسعير التحويلي، والشركة الشائشة، ويمكن للباحثين عرض ماهية تلك الآليات على النحو التالي:

الملاذات (الجنات) الضريبية:

الملاذات (الجنات) الضريبية هي مناطق تتميز بضغط ضريبي منخفض، وهي دول تتمتع أنظمتها المصرفية والمالية بصرامة كبيرة فيما يتعلق بسرية معلومات عملائها الأجانب (قصابي، ٢٠١٨).

ولقد أصبحت هذه الملاذات الضريبية من أهم أساليب التجنب الضريبي حيث يتم نقل الأرباح إلى المناطق ذات المعدلات الضريبية المنخفضة أو غير الخاضعة للضريبة أو بها قصور من جهة عملية تبادل المعلومات وعدم الوضوح.

والجدير بالذكر أن الملاذات الضريبية ليست جميعها دولاً ذات سيادة سياسية، بل إن بعضها أقاليم ومناطق تتبع سياسياً دولاً أخرى، ولكنها تشكل ملاذاتٍ ضريبية (إمارة أندورا الفرنسية وإقليم الكامبيون الإيطالي).



وتتسم الملاذات الضريبية بمجموعة من الخصائص والتي تجعلها بيئة جاذبة للاستثمار من أهمها (سلمان، ٢٠١٩):

- معدلات الضريبة المنخفضة: حيث أن غالبية هذه الملاذات تفرض ضرائب معقولة على الدخل المحلي، إلا أنها تفرض ضرائب بمعدلات منخفضة جداً، أو لا تفرضها نهائياً على الدخل والأرباح ذات المصدر الأجنبي.
- الاستقرار السياسي: حيث يعد من أهم العوامل المهمة المؤثرة في قرارات الاستثمار؛ مما يسمح بتحقيق الاستقرار القانوني والتشريعي.
- السرية في العمل المصرفي والمعاملات التجارية: تتمتع هذه الملاذات بامتلاك قدرات كبيرة من السرية خاصة في القطاع المصرفي واحترامها لخصوصيات المستثمرين والمشروعات القائمة بها.
- الموقع الجغرافي المتميز: من خلال مجاورتها للدول المتقدمة فإن هذا الموقع الجغرافي يؤدي دوراً مهماً في قدرتها على جذب الشركات والمشروعات الأجنبية لكونها تستخدم قنوات الانتشار في جني الدخل التي تحاول الشركات الدولية إبعادها عن السلطات الضريبية في دولها الأم.
- وجود وسائل اتصالات ومواصلات متطورة: حيث تمتلك هذه الملاذات شبكة متطورة وواسعة من المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ مما يسهل من الاتصال والتواصل بين الملاذ الضريبي والدول الأخرى.
- العمل باستمرار على تطوير بنيتها الإدارية والقانونية: وذلك بما يسهل عليها تأسيس الشركات بأنواعها داخل أقاليمها.
- استقرار العملة الوطنية وضعف الرقابة على سوق الصرف: إن أهم ما يميز الملاذات الضريبية هو استقرار عملتها الوطنية، إضافة إلى قوة هذه العملة تجاه العملات الأخرى، حيث تعد قابلية العملة للتحويل إلى العملات الرئيسية في العالم من أهم عناصر هذه الخاصية، والسبب في ذلك أن الملاذات الضريبية تعتمد بصورة رئيسة على الاستثمار الأجنبي، مما يتطلب أن تتوفر لديها إمكانية انتقال الأموال منها وإليها من قبل أولئك المستثمرين الأجانب، وهذا يستلزم حتماً أن تكون عملة دولة الملاذ الضريبي المعنية قابلة للتحويل إلى أهم وأقوى وأشهر العملات على الصعيد العالمي.

ثالثاً: ضريبة التصرفات العقارية بالمملكة العربية السعودية:-

تم فرض ضريبة التصرفات العقارية في تبوك في عام ٢٠١٦، وتهدف هذه الضريبة إلى تشجيع المستثمرين على الاحتفاظ بالعقارات لفترات أطول، وتحقيق إيرادات إضافية للخرينة العامة للدولة. وتبلغ نسبة الضريبة ٥٪ من قيمة التصرف في العقار.

وتشمل التصرفات العقارية التي تخضع للضريبة، بيع العقارات والتحويلات والإيجارات الطويلة الأجل والتحويلات المجانية والإيجارات القصيرة الأجل والتصرف في العقارات الواردة في الإرث والهبة، وكذلك التصرفات في حقوق الانتفاع بالعقار.

وتستثنى بعض التصرفات العقارية من دفع هذه الضريبة، بما في ذلك بيع العقارات السكنية للأسرة والتي يتم الاحتفاظ بها لمدة أكثر من ٣ سنوات، والبيع بين الأقارب المباشرين في الخط الأول.

يجب على المتعاملين في العقارات في تبوك التسجيل للحصول على رقم ضريبي وتقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضريبة في الوقت المحدد. ويتم تطبيق جزاءات على المتعاملين الذين يخلفون عن الالتزام بالتسجيل أو الإقرار أو الدفع في الوقت المحدد.

ضريبة التصرفات العقارية هي ضريبة بنسبة ٥٪ من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته مهما كانت حالته أو شكله، وتشمل "الأرض وما يتم إنشاؤه أو تشييده أو بناؤه عليها، وتسد قبل أو أثناء الإفراغ العقاري أو توثيق العقود، علماً بأنه تم فرضها بموجب الأمر الملكي رقم (٨٤/أ) وتاريخ ١٤/٢/١٤٤٢هـ دعماً لأبناء الوطن وبناته وتخفيفاً عنهم، وحرصاً على رعايتهم، وتلمساً لحاجاتهم ومراعاةً لظروفهم، وبهدف تقديم الدعم المستمر لهم، بما يحقق رفاهيتهم ويوفر أسباب الحياة الكريمة لهم.

تم البدء منذ يوم الأحد الموافق ١ أكتوبر من عام ٢٠٢٠م بالعمل بموجب القرار الذي كذلك يتم دعم الدولة عن ضريبة المسكن الأول للمواطن من ٨٥٠ ألف ريال، حتى مليون ريال.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- دراسة (شلبي ٢٠٢٠) :-

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية دور تقنيات المحاسبة القضائية-(قانون بنفورد - أدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب CAATT- التنقيب في البيانات- تحليل النسب) -في إدراك المحاسب القضائي لواجباته تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات الاحتيال وأثر ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي في بيئة الأعمال السعودية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع رأي عينة مكونة من : (١٠٠) مفردة من المراجعين الخارجيين، (١٠٠) مفردة من



الفاحص الزكوي (١٠٠) مفردة من مديري الشركات المسجلة بالبورصة السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية قوية بين التفاعل الجيد لمجموعة تقنيات المحاسبة القضائية وجودة أداء المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية والفاحص الزكوي والضريبي. في ضوء دراسة وتحليل الباحثين للدراسات السابقة، يمكن الإشارة إلى بعض الدلالات. وما تتميز به الدراسة الحالية وذلك على النحو الآتي: . اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية المحاسبة القضائية كمجال جديد وحديث تحتاجه مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة في ظل المتغيرات المعاصرة وزيادة معدل الدعاوي والمنازعات القضائية.

- عدم قدرة المراجعة الخارجية بوضعها الراهن على اكتشاف كل حالات الغش والتلاعب وممارسات إدارة الأرباح، مما تطلب ضرورة تطوير أساليب المحاسبة والوصول إلى المحاسبة القضائية.
- إن معظم إدارات الشركات سواء في بيئة الأعمال المصرية أم السعودية تمارس أنشطة إدارة الأرباح، مما يستلزم استخدام أساليب جديدة للحد من هذه الممارسات والتي من أهمها المحاسبة القضائية.

دراسة (الحربي ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى اقتراح مدخل لاستخدام المراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع رأي عينة مكونة من (٣٩) مفردة من المراجعين الخارجيين، (٢١) مفردة من الخبراء بوزارة العدل الكويتية (٣٢) مفردة من المستفيدين من خدمات المراجعة القضائية (٢٤) مفردة من أعضاء هيئة التدريس. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطوير ممارسة المراجعة القضائية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما اتفقت آراء عينات الدراسة الأربعة حول الأثر الإيجابي للأبعاد المقترحة لاستخدام المراجعة القضائية في الكشف والتقرير عن إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية.

دراسة إبراهيم (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع رأي (٣٨٤) مفردة من المسؤولين عن الشؤون المالية والإدارية والقانونية في الشركات المسجلة في البورصة المصرية، والأكاديميين بالجامعات والمعاهد المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المعدة طبقاً للمحاسبة القضائية وجودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية

دون استخدام المحاسبة القضائية، كما توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكس ذلك على تحقيق الميزة التنافسية.

دراسة (مرعي ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في القوائم المالية، وذلك من خلال استطلاع رأي (٦٩) مفردة من المراجعين الخارجيين و (٤٨) مفردة من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات، و(٤٦) مفردة من الأكاديميين. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات الاحتيالية في البيئة المصرية للأساليب الاحتيالية وبين التضليل في القوائم المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات المحاسبة القضائية وتطوير دور المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية، وأيضاً توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كلمن الأكاديميين والمراجعين الخارجيين ومراجعى الجهاز المركزي للمحاسبات لآثار آليات المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في القوائم المالية.

دراسة (الشواربي ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على تحسين كفاءة المراجع الداخلي والحد من الغش والاحتيال المالي ومنعه، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع رأي (٦٥) مفردة من المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية، و (٣٥) مفردة من المراجعين الخارجيين. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة المختلفة، كما أنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إدماج أساليب المحاسبة القضائية ومراحل المراجعة الداخلية وبين تحسين كفاءة المراجع الداخلي والذي من شأنه خفض احتمال وجود أخطاء في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية مما يطمئن أصحاب المصلحة بعدم وجود غش واحتيال في القوائم المالية.

دراسة (الوكيل، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى اقتراح مدخل لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع رأي (٤٣) مفردة من الأكاديميين (٣٦) مفردة من المراجعين الخارجيين ، و (٣٣) مفردة من إدارات البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسب القضائي يحتاج إلى توافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات حتى يمكنه منع أو الحد من عمليات غسل الأموال من أهمها: الذكاء وقوة الملاحظة



السرية الحياد الشك المهني مهارات المراجعة المعرفة القانونية، مهارات البحث والتحري والتحقيق المعرفة المحاسبية. كما توصلت الدراسة أن هناك مجموعة من الأساليب التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسل الأموال أو الحد منها، ومن أهمها: التحقق من مدى قوة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية التحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة، المراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها ، تجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية المتعلقة بعمليات غسل الأموال.

دراسة خليل (٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى صياغة إطار فكري مقترح لتطوير دور المراجعة القضائية لمنع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي وتحديد انعكاس ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال استخدام قائمة استقصاء لاستطلاع رأي (٤٠) مفردة من المراجعين الخارجيين، (٣٨) مفردة من مستخدمي المعلومات المحاسبية و (٣٦) مفردة من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات بمصر. وقد توصلت الدراسة إلى صحة الإطار المقترح والذي يعتمد على أربعة أبعاد رئيسة وهي: البعد الأول: ضرورة توافر متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة القضائية، البعد الثاني: تحديد الصفات الواجب توافرها في المراجع القضائي البعد الثالث : تحديد أنواع الغش والاحتيال والفساد المالي التي يجب مواجهتها، البعد الرابع: تحديد انعكاس تطوير المراجعة القضائية على مصداقية المعلومات المحاسبية، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذا الإطار وتطبيقه بما يعود بالنفع على ممارسة المراجعة القضائية من جانب، ومنظمات الأعمال من جانب آخر.

التعليق علي الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي يتضح من الدراسات السابقة أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة التقارير المالية وكشف الممارسات المحاسبية الاحتيالية وإدارة الأرباح في بيئة الأعمال. ويؤكد الباحثون على أهمية استخدام تقنيات المحاسبة القضائية، مثل قانون بنفورد وأدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب CAATT والتنقيب في البيانات وتحليل النسب في تحسين جودة العمل والكشف عن الممارسات الغير قانونية.

ويعتبر تطوير ممارسة المراجعة القضائية واستخدام آليات المحاسبة القضائية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية وتحسين جودة التقارير المالية هو أمر حيوي لضمان نزاهة الأعمال والحفاظ على الميزة التنافسية للشركات.

ومن خلال هذه الدراسات، يمكن القول إن الدور القضائي للمحاسبة يزداد أهمية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الشركات والمؤسسات، ويمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة لتعزيز دور المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير المالية والتخفيف من الممارسات الغير قانونية.

منهجية البحث وإجراءاته.

أولاً: منهج البحث:

سوف يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يبنى على دراسة الظاهرة وهو فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في المملكة العربية السعودية، وتحليلها كما تحدث في الواقع، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً؛ حيث يظهر خصائصها، ويصفها وصفاً كمياً، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ووضع تصور لحلولها (ذوقان عبيدات، وعبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق، ٢٠١٥).

حيث يعتمد البحث على نوعين من البيانات:

أولاً: المصادر الأولية:

وهي مصادر البحث الميدانية وما تتضمنه من البيانات والمعلومات ذات صلة بالبحث، متمثلة في المقابلة كأداة رئيسية للبحث، وتم توزيعها على أفراد عينة البحث، ومن ثم العمل على تفرغ الاستبانة وتحليلها واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة تدعم موضوع البحث.

ثانياً: المصادر الثانوية:

البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت والمكاتب الرقمية المختلفة لتجميع المصادر البحثية المختلفة من الكتب والدوريات والمقالات والتقارير والدراسات البحثية والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع مستوى تقبل العاملين للتغييرات الإدارية وأثرها على معدلات الدوران الوظيفي

ثانياً: مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث الحالي من فرع هيئة الزكاة والضريبة وكتابة العدل بتبوك ما بين ذكور واناث.

ثالثاً: عينة البحث:

تتمثل عينة البحث في هيئة الزكاة والدخل والمتمثلة في (١٤) و كتابة العدل والمتمثل في (١٢)



رابعاً: أداة البحث:

سوف تتمثل أداة البحث الحالي في:

المقابلة الشخصية لعينة البحث من

١-القسم الاول : البيانات الديمغرافية

٢-القسم الثاني ويتضمن محورين وهما

• المحور الأول: المحاسبة القضائية وتأثيرها على التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك

• المحور الثاني: التصرفات العقارية ومدى الالتزام بالإجراءات الضريبية في تبوك

تصحيح أداة البحث:

تم عرض أسئلة المقابلة على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (١٠) خبراء ومحكمين في مجال البحث، وقد طلب من الخبراء إبداء آرائهم حول أداة البحث ومدى صلاحية الفقرات لتمثيل فروض البحث وطلب منهم أيضاً التعديل والحذف والإضافة لما يروه مناسباً لغرض قياس صدق أداة البحث طبقاً لما جاء بها.

خامساً: أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي سوف يتم تجميعها، سيتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ويشتمل على ما يلي:

١- حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية؛ لتحليل البيانات الأولية لعينة البحث، وتحديد استجابات أفرادها اتجاه العبارات التي تشتمل عليها أدوات البحث.

٢- الانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة البحث لكل عبارة من العبارات التي تشتمل عليها أدوات البحث، عن متوسطها الحسابي. علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي، لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط المرجح.

٣- اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)؛ لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من المديرين، باختلاف متغيرات البحث.

صدق الاتساق:

(أ) الصدق الظاهري:

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي بعد القيام بالتأكد من صدق الاتساق الخارجي من خلال عرضها على محكمين خارجيين.

(ب) الصديق البنائي:

وكانت نتيجة الاتساق الداخلي كالأتي:

جدول (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية التي تنتمي إليه المحور الأول: المحاسبة القضائية وتأثيرها على التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك

العبارات	معامل الارتباط
١. هل تعتقد أن المحاسبة القضائية يمكن أن تساعد في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	*٠.٧٥١
٢. هل تعتقد أن وجود عقوبات رادعة يمكن أن يحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	*٠.٧١٩
٣. هل تعتقد أن توفير مزيد من المعلومات والتوعية للمواطنين حول الضرائب والإجراءات القانونية يمكن أن يساعد في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	*٠.٧٣٢
٤. هل تشعر أن هناك تعاون كافٍ بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص للحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	**٠.٩٥٠
٥- هل تعتقد أن الإجراءات القانونية المتخذة في المملكة العربية السعودية كافية للحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية؟	*٠.٩١٥

يتضح من الجدول (٣) أن جميع معاملات ارتباط العبارات بالأبعاد التي تنتمي إليها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يدل على التجانس والاتساق الداخلي بين هذه العبارات والدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد المحور الأول

جدول (٤) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية التي تنتمي إليه المحور الثاني: التصرفات العقارية ومدى الالتزام بالإجراءات الضريبية في تبوك

العبارات	معامل الارتباط
١. هل تلتزم بالإجراءات الضريبية المطلوبة عند التصرف في	**٠.٨٧٤



	العقارات في تبوك؟
*.٩١١	٢. هل تتيح الجهات الحكومية والخاصة في تبوك ما يكفي من المعلومات حول الإجراءات الضريبية المطلوبة للتصرف في العقارات؟
*.٩٢٤	٣. هل تعتقد أن التعرف على المخالفات الضريبية وتطبيق العقوبات على المخالفين يمكن أن يحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟
**٠.٧٤٢	٤. هل تعتقد أن توفير حلول بديلة للمواطنين يمكن أن يحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟
*.٩٢٤	٥- هل تعتقد أن تعزيز التوعية بأهمية الالتزام بالضرائب وتداعيات التجنب الضريبي يمكن أن يساعد في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟

يتضح من الجدول (٤) أن جميع معاملات ارتباط المجال الثاني بالعبارات التي تنتمي إليها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يدل على التجانس والاتساق الداخلي بين هذه العبارات والدرجة الكلية لكل بعد من عبارات المحور الثاني.

ثبات أداة البحث:-

اختبار الثبات للمقاييس المستخدمة في البحث:

جدول (٥) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات عبارات المقابلة

المجال	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
المحور الأول: المحاسبة القضائية وتأثيرها على التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك	٥	٠.٩٢٠
المحور الثاني: التصرفات العقارية ومدى الالتزام بالإجراءات الضريبية في تبوك	٥	٠.٩٠٥
الكلية	١٠	٠.٩٢٢

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية برنامج SPSS

يتضح من الجدول (٥) أن قيمة معامل "ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha لأبعاد المقابلة تراوحت ما بين (٠.٩٠٥) و (٠.٩٢٠)، وأن معامل الثبات للأداة ككل بلغ (٠.٩٢٢) مما يؤكد ثبات أداة المقابلة وصلاحيته للتطبيق على عينة البحث.

عرض وتحليل البيانات

توزيع عينة البحث حسب النوع

جدول (٦) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	١٧	%٦٥
أنثى	٩	%٣٥
إجمالي	٢٦	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية برنامج SPSS

الجدول (٦) يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير النوع وفيه نجد أن الذكور بلغ عددهم ١٧ فرد بنسبة %٦٥، أما الإناث عددهم ٩ فرد بنسبة بلغت %٣٥ ويلاحظ الباحث بأن نسبة الذكور هي الأعلى.

توزيع عينة البحث حسب العمر

جدول (٧) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

الخبرة العلمية	التكرار	النسبة
أقل من ٢٥ سنة	٢	%٧
٢٥-٣٥ سنة	١٤	%٥٤
٣٥-٥٠ سنة	٦	%٢٣
أكثر من ٥٠ سنة	٤	%١٥
إجمالي	٢٦	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية برنامج SPSS



يوضح الجدول (٧) توزيع أفراد العينة وفق العمر وفيه نجد أن من الجدول أن ٥٤% من العينة تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٣٥ سنة ، في حين يشكل الفئة العمرية من أقل من ٢٥ سنة نسبة ٧% من العينة. وتشكل الفئات العمرية الأخرى (٣٥-٥٠ سنة وأكثر من ٥٠ سنة) نسبة ٣٨% لكل منهما. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتحليل البيانات وتحديد العوامل المؤثرة في العمر على الخبرة العلمية والتكرار في العينة.

تحليل بيانات البحث:

يشتمل هذا الجزء على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة اتجاهات إجابات عينة البحث علي عبارات فرضيات البحث المختلفة وذلك من خلال الإحصاء الوصفي وذلك وفق التالي:

١. التحليل الإحصائي لعبارات البحث

وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع فرضيات البحث

جدول (٨) الإحصاءات الوصفية للمحور الاول

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	هل تعتقد أن المحاسبة القضائية يمكن أن تساعد في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	٣.٨٠	٠.٥٧٦	عالية
٢	هل تعتقد أن وجود عقوبات رادعة يمكن أن يحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	٣.٨٢	٠.٦٤٢	عالية
٣	هل تعتقد أن توفير مزيد من المعلومات والتوعية للمواطنين حول الضرائب والإجراءات القانونية يمكن أن يساعد في الحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	٣.٩٠	٠.٣٢٣	عالية
٤	هل تشعر أن هناك تعاون كافٍ بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص للحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	٣.٩٥	٠.٥١٢	عالية

عالية جدا	٠.٧٢٥	٤.٠٢	هل تعتقد أن الإجراءات القانونية المتخذة في المملكة العربية السعودية كافية للحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية؟	٥
عالية	٠.٤٤	٣.٨٤	إجمالي	

الجدول (٨) يوضح الإحصاءات الوصفية للمحور الاول: حيث جاءت الأوساط أعلى من ٣.٥ لكل العبارات وبنحرفات معيارية غير متجانسة لجميع العبارات الفرق بينها يتجاوز (٠.٧٣٦) ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات المحور وحسب المقياس الخماسي ليكرت Likart Scale لأوزان الخيارات أعلى من ٣.٥ وهذا يؤكد أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الاول.

جدول (٩) الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	هل تلتزم بالإجراءات الضريبية المطلوبة عند التصرف في العقارات في تبوك؟	٣.٨٦	٠.٩٩٥	عالية
٢	هل تتيح الجهات الحكومية والخاصة في تبوك ما يكفي من المعلومات حول الإجراءات	٤.٢٠	٠.٥٨٩	عالية جدا
٣	هل تعتقد أن التعرف على المخالفات الضريبية وتطبيق العقوبات على المخالفين يمكن أن يحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	٤.٠٤	٠.٤٨٥	عالية جدا
٤	هل تعتقد أن توفير حلول بديلة للمواطنين يمكن أن يحد من التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك؟	٣.٧٧	٠.٦٣٨	عالية
٥	هل تعتقد أن تعزيز التوعية بأهمية الالتزام بالضرائب وتداعيات التجنب الضريبي يمكن أن يساعد في الحد من التجنب الضريبي في	٤.١٥	٠.٤٠٤	عالية جدا



			التصرفات العقارية في تبوك؟
عالية	٠.٥١	٣.٩١	إجمالي

الجدول (٩) يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث "حيث جاءت الأوساط أعلى من ٣.٥ لكل بانحرافات معيارية غير متجانسة لجميع العبارات الفرق بينها يتجاوز (٠.٥٩١) ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات المجال وحسب المقياس الخماسي ليكرت Likert Scale لأوزان الخيارات أعلى من ٣.٥ وهذا يؤكد أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.

معلى لارتباط بيرسون Correlation

تم حساب معامل ارتباط "بيرسون" Pearson Correlation coefficient بين مجالات اسئلة المقابلة الشخصية حسب تقديرات عينة البحث كما هي موضحة بالجدول (١٠) الآتي:

معلى لارتباط بيرسون Pearson		
معلى لارتباط	مستوى دلالة	
٠.٧٨	٠.٠٠٠	المحور الأول: المحاسبة القضائية وتأثيرها على التجنب الضريبي في التصرفات العقارية في تبوك
٠.٨٨	٠.٠٠٠	المحور الثاني: التصرفات العقارية ومدى الالتزام بالإجراءات الضريبية في تبوك

معلى لارتباط بيرسون Pearson-

ويتضح من الجدول (١٠) أن هناك علاقة ارتباطية موجبة (طردية) وعالية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٠٥) بين جميع عبارات الاستبيان حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٧٤) و(٠.٨٨)

الخاتمة والنتائج والتوصيات

النتائج :-

تتمثل نتائج البحث في توقع أن يساهم تعزيز دور المحاسبة القضائية في تحسين الامتثال للتشريعات الضريبية وتقليل التجنب الضريبي فيما يتعلق بالتصرفات العقارية في تبوك. وتحتاج

هذه الجهود إلى تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية وضمان توفير الموارد اللازمة لتعزيز دور المحاسبة القضائية.

ويمكن أن تكون النتائج المحتملة لهذا البحث هي توصيات لتحسين التشريعات الضريبية المتعلقة بالعقارات وتعزيز دور المحاسبة القضائية في مكافحة التجنب الضريبي وتوعية الأفراد والشركات بأهمية الامتثال للتشريعات الضريبية وتحسين التعاون بين الجهات المعنية. كما يمكن أن توصي الدراسة بتحسين البنية التحتية الضريبية وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في جمع ومعالجة البيانات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين الإدارة الضريبية.

التوصيات:-

تعد توصيات البحث حول فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك مهمة للغاية في توجيه الممارسات والسياسات واتخاذ القرارات الصحيحة. وفيما يلي بعض التوصيات التي يمكن الوصول إليها من خلال هذا البحث:

١- تحسين التشريعات الضريبية: يجب تحسين التشريعات الضريبية المتعلقة بالعقارات وتضمين قواعد واضحة وصارمة لمكافحة التجنب الضريبي وتحديد المسؤوليات والعقوبات المناسبة للمخالفين.

٢- تعزيز دور المحاسبة القضائية: يجب تعزيز دور المحاسبة القضائية في مكافحة التجنب الضريبي والتحقق من الامتثال للتشريعات الضريبية، وضمان وجود محاسبين قضائيين مؤهلين وذوي خبرة في هذا المجال.

٣- توعية الأفراد والشركات: يجب توعية الأفراد والشركات حول أهمية الامتثال للتشريعات الضريبية ومخاطر عدم الامتثال، وتوفير الإرشادات والمعلومات اللازمة لتحقيق الامتثال.

٤- تحسين التعاون بين الجهات المعنية: يجب تحسين التعاون بين الجهات المعنية، مثل الجهات الحكومية والمحاسبين القضائيين والمستثمرين والشركات، لتحسين الامتثال للتشريعات الضريبية ومكافحة التجنب الضريبي.

٥- تطوير نظام الرصد والإبلاغ: يجب تطوير نظام الرصد والإبلاغ لتحديد الأنشطة الضريبية غير الملتزمة وتحديد المشكلات القائمة في نظام الضرائب، وتحسين الإبلاغ والشفافية فيما يتعلق بالضرائب.



٦- تطوير البنية التحتية الضريبية: يجب تطوير البنية التحتية الضريبية وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في جمع ومعالجة البيانات الضريبية، وتحسين الإدارة الضريبية وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين الإدارة الضريبية.

باختصار، يجب تعزيز الإدارة الضريبية وتحسين التشريعات الضريبية وتقديم الإرشادات والتوجيهات للأفراد والشركات وتعزيز دور المحاسبة القضائية وتحسين التعاون بين الجهات المعنية لتحقيق الامتثال للتشريعات الضريبية ومكافحة التجنب الضريبي.

الخاتمة:-

بعد دراسة فاعلية المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للتصرفات العقارية في تبوك، يمكن الاستنتاج بأن تعزيز دور المحاسبة القضائية يمكن أن يساهم في تحسين الامتثال للتشريعات الضريبية وتقليل التجنب الضريبي فيما يتعلق بالتصرفات العقارية. ويتطلب ذلك تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية وضمان توفير الموارد اللازمة لتعزيز دور المحاسبة القضائية.

ويمكن التوصية بتحسين التشريعات الضريبية المتعلقة بالعقارات وتعزيز دور المحاسبة القضائية في مكافحة التجنب الضريبي وتوعية الأفراد والشركات بأهمية الامتثال للتشريعات الضريبية وتحسين التعاون بين الجهات المعنية. كما يمكن تحسين البنية التحتية الضريبية وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في جمع ومعالجة البيانات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين الإدارة الضريبية.

وبما أن التجنب الضريبي يشكل تحديًا كبيرًا في العديد من الدول، فإن دراسات فاعلية المحاسبة القضائية وكيفية تحسينها تعد مهمة للغاية في تحسين الإدارة الضريبية وتعزيز الامتثال للتشريعات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية. ومن المهم أيضًا توعية الجمهور بأهمية الامتثال للتشريعات الضريبية وتحسين الثقافة الضريبية في المجتمع.

مقترحات بحوث سابقة

١. المحاسبة القضائية والتجنب الضريبي .
٢. دور المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي في المملكة العربية السعودية .
٣. أثر المحاسبة القضائية في الحد من التجنب الضريبي للشركات المساهمة .

المراجع

أولاً :- المراجع العربية

إبراهيم، الهادي آدم، محمد وهارون مصطفى. (٢٠١٦). المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بسوق المال في الخرطوم، مجلة المستتصيرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد (٥٥) ٢٥٥-٢٠٤

إبراهيم، سماسم كامل موسى. (٢٠١١). دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي قسم المحاسبة والمراجعة، كلية

التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٥) العدد الثاني، الجزء الثاني، ديسمبر : ٤٣٧-٤٩٩. إبراهيم، طارق وفيق (٢٠١٩). المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS مجلة البحوث، المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٦) ، العدد الثاني، ديسمبر: ٢٣٧-٢٩٢.

إبراهيم، علاء الدين توفيق. (٢٠١٦). دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة البحوث المحاسبية قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو: ٤٩٦-٥٥٤.

إبراهيم، محمد زيدان. (٢٠٠٦). السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال - دراسة اختبارية مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة (١٨)، العدد الأول والثاني يناير، إبريل: ١٠٥-١٣٣.

أبو الخير، مدثر طه (١٩٩٩). إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية - دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية التجارة والتمويل كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني: ١-٤٠.

أحمد، عاطف محمد أحمد. (٢٠١٣). دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مجلة المحاسبة والمراجعة قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر: ١-٤٠.

آل حسن، على فايع محمد (٢٠١٨). إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية، المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد (٣٨) ، العدد الرابع، ديسمبر : ٥٥-٧٣.



الجبوري، نصيف جاسم، والخالدي، صلاح هادي محمد. (٢٠١٣). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد المجلد (١٩) ، العدد (٧٠): ٤٧٣٤٥٧

الجليلي، مقداد أحمد. (٢٠١٢). المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، المجلد (٣٤) العدد (١٠٧): ٩-٢١
الجليلي، مقداد أحمد، وجميل رافي نزار. (٢٠١٢) دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال - دراسة حالة في مكتب التحقيقات الفدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، السنة (٣٥) ، العدد (٩٣): ١٠٧-١٣٨.

الجمال، جيهان عبد المعز . (٢٠١٢). دور المراجعة القضائية في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية - دراسة ميدانية مجلة المحاسبة المصرية كلية التجارة، جامعة القاهرة

السعد، صالح بن عبد الرحمن. (٢٠١٣). المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية - دراسة ميدانية استكشافية مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد (٢٧) العدد الأول، ١٤٣٤هـ : ٣-٩٤.

السيسي، نجوى أحمد (٢٠٠٦). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية - دراسة ميدانية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير: ٣٣-٨٣.

الشواربي، محمد عبد المنعم (٢٠١٨) أثر إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي، الفكر المحاسبي قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢٢) العدد الرابع - الجزء الأول، ديسمبر: ١٣١-١٩٩.

الشيشيني، حاتم محمد عبد الرؤوف (٢٠٠٦). دراسة تجريبية للعلاقة بين موقف مراجع الحسابات من إدارة الربح ونوع المعيار المحاسبي، والأهمية النسبية لمقدار إدارة الربح ومدى قوة حجج الإدارة المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثلاثون، العدد الأول:

الصاوي، عفت أبو بكر محمد. (٢٠١٩) أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨، مجلة المحاسبة والمراجعة قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول: ٢٠٦-٢٨٥

العواودة، حنان نور عبد الناصر إبراهيم. (٢٠١٧) إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (١٣) ، المجلد الثاني: ١٦١-١٧٩.

ثانياً :- المراجع الاجنبية

- Alm, J., & Tjernlund, M. (2018). Tax evasion and social norms in the housing market. *Journal of Housing Economics*, 41, 1-10.
- Hanlon, M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 127-178.
- Hasan, I., Kobeissi, N., & Sun, X. (2016). The impact of accounting regulations on real estate earnings management: International evidence. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 40, 111-130.
- Kasipillai, J., & Abdul Hamid, F. (2016). The impact of tax knowledge and tax complexity on tax compliance and tax audit outcomes in Malaysia. *Journal of Applied Accounting Research*, 17(1), 84-101.